



## حقيقة الانتخابات والطريق الى تحقيق التطلعات العمالية والشعبية

بينما السلطات الفعلية، على جميع المستويات، مركزة في يد الملكية، في توافق تام مع الجهات التي تملّي السياسات النيوليبرالية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي،...) ستجري مرة اخرى انتخابات يوم 7 أكتوبر 2016 لتكوين "مجلس نواب" هو في الآن ذاته إشراك من موقع هامشي جدا لأحزاب برجوازية فاسدة، وقناع لتمويه الاستبداد القائم بالمغرب منذ الاستقلال الشكلي.

إن جوهر دستور الحسن الثاني للعام 1962 هو الذي لا يزال ينفذ، واضعا السلطة الفعلية بيد شخص واحد، بعيدا عن اي ارادة شعبية، وذلك لخدمة مصالح الأقلية الرأسمالية المحلية وحلفائها الاستعماريين الجدد، من شركات اجنبية تنهب المغرب، وبنوك اجنبية تستنزف موارده بألية الديون الجهنمية.

النظام يرفض أي تنازل يمس سلطاته، معرضا عن جميع مطالب المعارضة "الاصلاحية" التاريخية، فارضا عليها الاستسلام التام بعد استعمالها في حكومة الواجهة (ما سمي تناوبا منذ استعمال عبد الرحمان اليوسفي "وزيرا أولا").

لقد فرض الضغط الشعبي، الممارس بتظاهرات حركة 20 فبراير في العام 2011، في خضم الموجة الثورية التي هزت المنطقة، تنازلات طفيفة ووعودا قد يستغرق تطبيقها الناقص حتما عقودا من الزمن. حجم التنازلات متناسب مع حجم الضغط، حيث لم تتمكن حركة 20 فبراير من النمو وبلوغ القوة الكمية والنوعية لإحداث تغيير حقيقي.

الفقر المتزايد، والبطالة المستشرية، والتدمير المستمر لما تبقى من خدمات الصحة والتعليم العموميين، وتعاضم مشكل السكن، والمستقبل المظلم امام ملايين الشباب، والقهر الساحق لغالبية النساء، والاستغلال المفرط للطبقة العاملة، كل هذا لن يزداد إلا سوءا في ظل اي حكومة واجهة جديدة تنتج عن مهزلة الانتخابات الجارية. هذا لان تحقيق التطلعات الشعبية يستلزم كس المسرحية السياسية الجارية لستر الاستبداد والظلم، وتغيير النظام السياسي بأخر معبر عن إرادة الاغلبية العاملة والكادحة. وهذا لن يتحقق إلا بنضال جماهيري يخوض غماره ملايين ضحايا النظام السياسي والاقتصادي-الاجتماعي القائم. ولن تأخذ طاقة الكفاح لدى الجماهير الكادحة هذه الوجهة إلا عند وجود طبقة واعية تباشر التربية السياسية للكادحين ضحايا التجهيل والتخيل السياسي الذي تعاون فيه النظام ومعارضته المتحدرة من الحركة الوطنية البرجوازية.

إن المصيبة الكبرى التي حلت بعمال المغرب وعامة فقرائه هي فشل كل جهود بناء حزب العمال الاشتراكي الثوري، تحت ضربات القمع من جهة والتعثرات الذاتية من جهة أخرى. مصيبة هي في الآن ذاته سبب ونتيجة لتخلف الجماهير الشعبية السياسي الذي ظل يحصر رد فعلها على القهر الطبقي في تفجرات عفوية للغضب لا افق سياسي لها (1965-1981-1990،...)، ويجعلها اداة ضغط غير واعية بيد قوى برجوازية، لاسيما نقابيا، في مناوشات لا صلة لها بمصالحها الحقيقية، ويجعلها سياسيا تتراوح بين الركض وراء اوهام واضاليل التغيير بالانتخابات والامتناع السلبي الانطوائي عن التصويت.

لا سبيل نحو تحقيق التطلعات الشعبية غير بناء ادوات النضال، بناء ديمقراطيا كفاحيا، وجمع نخبتها الارتفاع وعيا والاشد قتالية في حزب مستقل. هذا الحزب يعتمد النضال خارج المؤسسات سبيلا رئيسيا للارتقاء بالوعي العمالي والشعبي، سيسلك كل تكتيكات النضال التي يفرضاها ميزان القوى بين الطبقات، ومنها الاستعمال المنبري للمؤسسات المنتخبة، وكل القنوات التي من شأنها ان توقف فئات تلو أخرى من جماهير الشعب ضحية التجهيل والتخيل السياسي.

هذا منظور التيار العمالي الثوري، تيار المنازل-ة، الذي يلم اليوم قلة قليلة من المناضلين والمناضلات، نقابيين وشباب وشابات، الواثقين ان المستقبل لكفاح الطبقة العاملة مهما عظمت الصعاب المتراكمة منذ عقود، ومهما كان ضغط التطورات الإقليمية السلبية التي شهدتها منطقتنا في السنوات الخمس الأخيرة.

موقفنا من الانتخابات الجارية لا يتفق وما يسمى "مقاطعة" كما تمارس تاريخيا في صفوف اليسار المغربي ولا مع مبرراته لذلك، لأن شروط مقاطعة ثورية فعلية غير قائمة، ما يجعل رفض الانتخابات تضييع فرصة استعمال منبري ثوري لها، كما يرفض المشاركة المسوقة للأوهام تقوم بها قوى ناقصة النزعة الديمقراطية ولها مسؤولية جسيمة فيما يصيب الحركة النقابية المغربية من أعطاب بيروقراطية وهزائم كارثية. ليس لتيار المنازل-ة قوة تنظيمية تمكنه من استعمال انتخابات النظام براية عمالية واشتراكية مستقلة، ولا توجد تيارات ماركسية ولا حزب عمالي ولو اصلاحي يمنحه دعما نقدي، لكن هذا الواقع الملموس لن يكون مبررا لمسيرة مواقف خاطئة من الناحية العملية وضالة سياسيا.

سيصنع النظام حكومة واجهة جديدة لن تختلف عن سابقتها في شيء، فالأحزاب المرشحة لتوليها مجمعة، رغم التظاهر بالاختلاف، على مواصلة تطبيق سياسة صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي.

سيتصاعد الهجوم على ما تبقى من حقوق ومكاسب ونزر يسير من الحريات، واجبنا الانخراط التام في نضالات التصدي للهجوم بروح وحدوية وديمقراطية، وتنظيم قوى النضال، نقابيا وشعبيا، وسياسيا.

التغيير الشامل والعميق سيكون وليد نضالات طبقية جبارة لم تكن دينامية 20 فبراير الا تمرينا بسيطا قياسا بها. ان تامين الانتصار الناجز لتلك المعركة الفاصلة مشروط بتحقيق الاستقلال السياسي والتنظيمي للطبقة العاملة وهي مهمة انية على عاتق كل المناضلين الاشتراكيين العماليين ببلدنا.

تيار المنازل-ة 29 سبتمبر 2016